

3- كما تمّ الاتفاق عليه عندما التقينا مكتب لجنة الأمن الغذائي في ديسمبر/كانون الأول 2010، أعدنا للدورة السابعة والثلاثين هذه للجنة الأمن الغذائي تقاريرنا حول قضايا تقلبات الأسعار، وحياسة الأراضي، والاستثمارات الدولية في مجال الزراعة. لقد بدأنا العمل حول الموضوعين الآخرين، حول الحماية الاجتماعية، وتغير المناخ وسيكون التقريران جاهزين للنظر فيهما العام المقبل.

4- بداية لا بدّ لي من أن أثنى، وأشكر لجنة الأمن الغذائي على اختيارها موضوعين في غاية الأهمية للقضاء على الجوع، ولتحقيق الهدف الإنمائي رقم 1 للألفية المتصل بخفض الجوع والفقر بحلول عام 2015.

5- في إعدادنا لتقريرنا، أولينا أهمية كبيرة للعملية وللنتيجة على حد سواء. لذا فإنّ فريق الخبراء الدولي الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية يعمل بالاستناد إلى لوائح محددة بدقة توافق عليها لجنة الأمن الغذائي لضمان الشرعية العلمية، ومصادقية هذه العملية، وكذلك الشفافية والانفتاح على كافة مصادر المعرفة. أعدّ فريقا مشاريع عينتهما اللجنة التوجيهية يعملان تحت إشرافها هذين التقريرين. وتوفر العملية التي تمّ اعتمادها فرصاً للآراء، والمقترحات، والانتقادات المختلفة في ما بينها. وقد أخضعت الاختصاصات وأولى المشاريع التي أعدها فريقا المشاريع لمشاورات إلكترونية مفتوحة. وقد راجع كل من الخبراء الثلاثة الموقعين النسخ النهائية للتقارير، وبعد ذلك قام فريقا المشاريع بوضعها في صيغتها النهائية. وقد ناقشت اللجنة التوجيهية للفريق هذه التقارير بالتفصيل ووافقت عليها خلال الاجتماع الذي عقدها في أمستردام في يوليو/تموز 2011، وقد أصبحت الآن في أيدي أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي في اللغات الرسمية المختلفة.

6- تتضح أهمية تقلبات الأسعار قياساً بالأمن الغذائي نظراً إلى أنّ الكثير من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة قد حللت هذه المسألة بالتفصيل. وقد كانت من أولويات الأجندة السياسية لمجموعة الـ 20 هذا العام، وهي موضوع يوم الأغذية العالمي لهذه السنة. وينبغي النظر في الأسباب المختلفة التي تؤدي إلى تقلبات الأسعار كالثغرة بين الطلب والعرض، وتكلفة المنتجات النفطية، والطاقة غير المتجددة، وتغيرات المناخ، كل سبب على حدة، ومجتمعاً. ويتناول تقريرنا هذه المسائل من منظورات عالمية، وإقليمية، ووطنية. ويتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي العمل على الصعيد الدولي، فيما على الحكومات الوطني ألاّ تضع مزيداً من الوقت في إعداد إستراتيجية أمن غذائي وطنية شاملة وتنفيذها إذا ما لم يتم وضعها حتى الآن.

7- أودّ أن أخصّ بإيجاز مجموعة التدابير التي نعتبرها هامة:

- (أ) إعادة النظر في لوائح التجارة الدولية للنهوض بمنظومة تجارية "تستند إلى الأمن الغذائي".
- (ب) وضع منظومة معلومات فضلى عن الأسواق وشاملة حول مستويات المخزونات للمساعدة على إعادة الثقة في الأسواق الدولية.
- (ج) الحد من المضاربات في الأسواق الآجلة لتفادي التلاعب بالأسعار.
- (د) إعادة النظر في دعم الوقود الحيوي، مع استثناء الأوضاع الناجحة في ما يتعلق بالأمن الغذائي وأمن الطاقة.

(هـ) الحد من هدر الأغذية وخسائر ما بعد الحصاد وضمان سلامة الأغذية.
 (و) زيادة الاستثمار في الزراعات الخضراء، وفي الأبحاث الزراعية للنهوض بالإنتاج الغذائي المستدام.
 (ز) إيلاء مزيد من الاهتمام للمداخل الصافية لصغار المزارعين، من خلال تشجيع تضافر المداخل الناتجة عن أنشطة زراعية وغير زراعية، ومن خلال ثورة في إدارة صغار المزارعين تهدف إلى تزويدهم بالقوة وباقتصاد متين في مرحلتي الإنتاج وما بعد الحصاد. ويتعين علينا كذلك أن نحقق مردوداً على صعيد السكان في مجال الزراعة من خلال جذب الشباب إلى قطاع الزراعة واستبقائهم، وذلك من خلال الاهتمام بشكل أكبر بقطاعي الصناعة والخدمات في الاقتصاد الزراعي.

8- ومن المهم على الصعيد الوطني استقاء الدروس من الجهود الناجحة المبذولة للقضاء على الجوع. وتعمل عدة بلدان كالبرازيل، والمكسيك، والهند على الحصول على الغذاء حقاً ينصّ عليه القانون وذلك لحماية فئات المجتمع الضعيفة اقتصادياً من الآثار الوخيمة لتقلبات الأسعار، والتضخم الغذائي. ويركز مشروع قانون الأمن الغذائي في الهند على نهج يقوم على حلقة الحياة البشرية انطلاقاً من العناية بتغذية الأم والطفل لاسيما خلال الأيام الألف الأولى من حياة الطفل. وهو يقرّ بدور النساء كربات أسر من وجهة نظر الحق الشرعي في الغذاء. وهو يولي أهمية كبرى لتوسيع سلة الأغذية لتشمل بالإضافة إلى الأرز والقمح مجموعة واسعة من الحبوب المغذية مثل الدخن، ومحاصيل أخرى ينذر اعتمادها. فإن الجمع بين الدخن والمورينجا على سبيل المثال سيساعد في توفير العناصر الغذائية العامة والدقيقة.

9- لقد أشرتُ إلى تحسين الإنتاجية دون أن يرتبط ذلك بأيّ أذى بيئي بوصفه تحقيقاً للثورة الخضراء. ومن المهم على الصعيد الوطني كذلك ضمان التنوع الوراثي في المحاصيل والأصناف المتنوعة. وإنّ افتقارنا للتنوع البيولوجي الزراعي سيفضي إلى فقر الدم لدى البشر.

10- لذلك فإنّ فريق الخبراء يقول إنّ العمل على تنقيح إستراتيجيات الأمن الغذائي الوطني ضروري لضمان توفر الغذاء للجميع وبشكل دائم دون المساس بكرامة الإنسان.

11- ولا بدّ من أن تهتم الإستراتيجيات الوطنية بتوافر الأغذية الذي يعد دالة على إنتاج الغذاء، وكذلك أن تستورد، إذا ما دعت الحاجة، للنفاذ إلى الغذاء ما يعني توفيراً للقوة وفرص العمل، وامتصاصاً للغذاء في الجسم بفضل مياه الشرب النظيفة، ونظافة البيئة، والعناية الصحية الأولية، وتعلم المبادئ التغذوية.

12- ولا بدّ، للتصدي للتضخم الغذائي، من الاهتمام بتعزيز إنتاجية صغار المزارعين وقدرتهم على الكسب بالاستناد إلى قاعدة بيئية مستدامة.

13- ينبغي تصميم إستراتيجيات الأمن الغذائي الوطني على نحو يتيح لجميع أصحاب الشأن الاضطلاع بدورهم كما لو كانوا أعضاء في أوركسترا سيمفونية، حيث أن "نهج توحيد الأداء" يجب أن يكون الفلسفة التي تعمل بها جميع الوكالات الدولية والثنائية المرتبطة بالأمن الغذائي. وآمل أن يساعد التقرير الذي وضعناه بشأن تقلبات الأسعار والأمن

الغذائي الحكومات على وضع إستراتيجية للقضاء على الجوع قابلة للتطبيق على المستويات الايكولوجية، والاقتصادية، والأخلاقية، والثقافية.

14- وقد جاء تقريرنا حول حيازة الأراضي، والاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة في أوانه نظراً إلى أنّ الحفاظ على الأراضي الزراعية بالدرجة الأولى يحتل الصدارة في الأجندة المهنية والسياسية اليوم. وقد تضمنت آخر المبادرات إطلاق منظمة الأغذية والزراعة لشراكة عالمية من أجل التربة ومنتدى من أجل التربة في بوتسدام في ألمانيا. ونشهد توافقاً متزايداً في الآراء حول الحاجة الماسة أكثر من أي وقت مضى إلى الاستثمار في الزراعة والأراضي الزراعية. كما تعاطف القلق إزاء الآثار السلبية المحتملة لـ"الإقبال على الأراضي" على الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر.

15- ستكون الاستثمارات في الزراعة واهية إذا ما لم تفضي إلى خفض الجوع والفقر في المجتمعات المحلية والبلدان. ولسوء الحظ، لا تؤدي كافة الاستثمارات في الزراعة أو في الأراضي إلى مكاسب في مجال الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، والتحسين البيئي. وقد كان هناك 20 في المائة فقط من الاستثمارات تبعها فعلياً إنتاج زراعي على الأراضي التي تمّ شراؤها.

16- وقد باتت مسائل حيازة الأراضي، وملكيته مشاكل اجتماعية وسياسية أساسية. وإنّ أي خلل في القوة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات الأجنبية، والمزارعين التجاريين، والمؤسسات المالية، والفلاحين المحليين الذين جرى شراء أراضيهم يؤدي إلى التوتر وأحياناً إلى العنف.

17- وهنا أيضاً أودّ أن ألخص بسرعة مجموعة التوصيات التي نعتبرها هامة:

- بناء أرضية نقاش شاملة اجتماعياً وذلك قبل عقد الصفقات، وتوفير الإشراف عليها بعد عقدها. فالمعرفة قليلة وكذلك التبادل. ويشمل هذا شراء الأراضي المحلية الذي يُشكّل في بعض الحالات جزءاً كبيراً من صفقات الأراضي وهو يفضي إلى تعميق مشكلة تاريخية مرتبطة بتوزيع الأراضي في بلدان عديدة.
- حيازة الأراضي أساسية في صون هذه الحقوق: وعلى الحكومات أن تضع منظومات تسجيل مرنة ويمكن النفاذ إليها، متعقبة بذلك وحامية الحق في الأرض، لاسيما بالنسبة للمجموعات الضعيفة كالنساء والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تلك التي تندرج تحت "الحقوق العرفية".
- ينبغي لحكومات البلدان المضيفة أن تضطلع بدور محوري في ضمان بيئة ملائمة للاستثمارات في مجال الزراعة، توفر في الوقت نفسه حوافز للاستثمار، وتضمن مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، وتضمن تنمية ريفية متجانسة، وتصون مصالح المواطنين على المدى الطويل، عوضاً عن تحقيق المكاسب القصيرة الأجل لأصحاب الأسهم. ينبغي لنماذج الأعمال أن تشرك المزارع الصغيرة والمزارعين المحليين وأن توفر فرص العمل. وينبغي أن يكون الأمن الغذائي الوطني وأمن سبل عيش الفقراء أساس جميع مبادرات شراء الأراضي

• وأخيراً، وبعد اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية حول الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، ينبغي إنشاء مرصد عالمي حول حيازة الأراضي و"الحق في الغذاء" تمكن دعوة الحكومات إليه لتعلن سنوياً عن الخطوات التي اتخذتها لجعل الاستثمارات في الأراضي تتماشى مع أهداف الأمن الغذائي. ويمكن للشراكة العالمية من أجل التربة في منظمة الأغذية والزراعة أن تشكل الوسيلة لنشر المعرفة حول الخطوط التوجيهية الطوعية بعد الموافقة عليها.

18- يتوقع البنك الدولي تواصل الإقبال الشديد على الأراضي، لذا على الحكومات أن تضع وأن تنفذ سياسات يمكن لها أن تضمن احترام حق صغار أصحاب الأراضي في الغذاء، وأمن سبل العيش على حد سواء. ولذلك نحن بحاجة إلى مؤسسات وترتيبات توازن على نحو أفضل بين حقوق المجتمعات الأضعف ومصالحها.

19- وقد أدرجت حكومة الهند، على سبيل المثال، في البرلمان قانوناً شاملاً حول شراء الأراضي وإعادة التأهيل وإعادة التوطين لضمان عملية تشاركية، ومستنيرة، وشفافة لشراء الأراضي. وينص القانون على تعويض عادل ومحق يشمل أحكاماً ملائمة لإعادة تأهيل وتوطين الأشخاص المتأذين. ويمكن لمرصد حيازة الأراضي الدولي المقترح أن يصبح أرضية فعالة للتعلم المتبادل بين الدول.

20- أصحاب السعادة، أسمحوا لي أن أحيي عدد الخبراء الكبير الذين ساعدونا في إعداد هذين التقريرين على الرغم من ضيق الوقت الشديد. واسمحوا لي أولاً بالإعراب عن شكري لنائبة الرئيس السيدة مريم رحمانيان (Maryam Rahmanian) ولجميع زملائي في اللجنة التوجيهية على العمل المضي الذي قاموا به عبر توجيه الدراسات والإشراف عليها إلى أن وافقت اللجنة التوجيهية عليها في يوليو/تموز 2011. فقد كرسوا وقتهم ومعرفتهم مجاناً لهذا العمل. أما في ما يتعلق باللائحة الداخلية التي وفرتها لجنة الأمن الغذائي، فإن فريقى المشاريع يعملان تحت "إشراف اللجنة التوجيهية". لذا فقد طلبنا، لكل تقرير، من بعض أعضاء اللجنة التوجيهية، أن يخصصوا بشكل طوعي مزيداً من الوقت والجهد للإشراف على فريقى المشاريع. وأود أن أشكر على نحو خاص الدكتورة شيري هندريكس (Sheryl Hendriks) التي دعت اللجنة التوجيهية إلى الإشراف على التقرير بشأن تقلبات الأسعار، والدكتور رودي رابينغ (Rudy Rabbinge) الذي قام بالأمر نفسه في ما يتعلق بتقرير حيازة الأراضي. وأعرب عن امتناني لمسؤولي فريقى المشاريع الدكتور بينوت دافيرون (Benoit Daviron) (تقلبات الأسعار) والدكتورة كاميليا تولمين (Camilla Toulmin) (حيازة الأراضي)، ولأعضاء فريقى المشاريع. كما نعرب عن امتناننا للمراجعين الخارجيين ، ولعدد كبير من الخبراء الذين قدّموا ملاحظاتهم حول الاختصاصات والنسخة الأولى من التقرير. أخيراً، أسمحوا لي أن أشير إلى الجهود الحثيثة، والعمل الممتاز الذي اضطلعت به أمانة فريق الخبراء برئاسة فنسنت جيتس (Vincent Gitz).

21- ويسعدني أن أشير إلى أن عملنا في إعداد التقريرين حول تغير المناخ والحماية الاجتماعية قد أحرز تقدماً ملحوظاً. فقد أجرينا، لكلا الدراستين، مشاورات إلكترونية مفتوحة. وقد أبليت هذه المشاورات بلاءً حسناً مؤكدة على الاهتمام الذي تثيره هاتان المسألتان. وسنؤلف فريقى المشاريع في الأسابيع القادمة ونأمل أن توضع نسخة أولية

للتقريين وأن تُرفع لإجراء مشاورات مفتوحة، وللاستماع إلى آراء الخبراء، والحصول على الملاحظات في مارس/ آذار 2012.

22- وختاماً، أسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للجهات المانحة الذين مولوا هذه العملية. لفريق الخبراء يُمول من موارد من خارج الميزانية، وقد فاجأنا الدعم العفوي الذي حظيت به مهمة الفريق والدوافع الكامنة وراء تأليفه.

23- ونحن نسعى لجعل فريق الخبراء يحافظ على طبيعته كعملية "قليلة التكلفة وعميقة الأثر". إلا أن هناك حاجة إلى تغطية النفقات الرئيسية، كترجمة التقارير إلى جميع اللغات الرسمية. كما تبرز الحاجة إلى تغطية الحد الأدنى من الدعم المُقدّم للأمانة، والدعم التقني، ودعم عمل أفرقة المشاريع، وترتيبات الاجتماعات وجهاً لوجه، وهي اجتماعات ضرورية لإطلاق التقارير ووضع صيغها النهائية. ونأمل أن تسمح تعهدات مالية للفريق بالحصول على الدعم الذي يحتاجه لوضع اللمسات الأخيرة على الدراسات الجارية، ولسد الثغرة الحالية في الميزانية والتي تناهز نصف مليون دولار أمريكي لتغطية الأنشطة حتى انعقاد دورة لجنة الأمن الغذائي في 2012.

24- أصحاب السعادة، نحن نطلق التقريرين الأولين عصر اليوم عند الساعة 17.45 في القاعة الحمراء حيث سيُفسح المجال أمام الأسئلة والنقاش.

25- وهذا هو العام الأول لعمل لجنة الأمن الغذائي بعد خضوعها لإصلاح هام، وكانت هذه أيضاً سنة فريق الخبراء الدوليين الأولى. ونحن متفقدون على أن هذا الفريق لم يؤلف ليكون "فريق خبراء آخر". فقد حرصنا على ألا تكون تقاريرنا "تقريباً آخر يُضاف إلى رزمة هائلة من التقارير". ونفخر بأننا أثبتنا أنه يمكن لفريق الخبراء أن يعمل بسرعة، وبفعالية، وبتكلفة منخفضة، وهذا شرط أساسي لازم لتوفير أساس علمي للخطاب السياسي.

26- واني آمل أن يساعد التقريران الأولان القائمان على نهج يستند إلى الطلب، في عزل نظم الأمن الغذائي الوطني عن تقلبات الأسعار وضمان الحفاظ على الأراضي الجيدة للزراعة وللأمن الغذائي، بالإضافة إلى رفاه أسر المزارعين التي تشكل 25 في المائة من سكان العالم. إن الاضطراب الذي شهدته أنحاء مختلفة من العالم مؤخراً يبرز على أن المستقبل سيكون مالمكي البذور لا الأسلحة. ففي معظم الدول النامية يشكل المزارعون الأغلبية الحقيقية من مجموع السكان لذا فإن رفاههم سيحدّد ما سمّاه ملك بوتان السابق "السعادة الوطنية الشاملة".

27- شكراً لكم على دعمكم وتوجيهاتكم واهتمامكم.